

التيار الوطني الحر: إعادة الحقوق إلى المسيحيين تبدأ من التعيينات الأمنية ومحاولات لإحراج عون لإخراجه لن تنجح

## بعدما بلغ السيل الزبي... جنرال الرابية إلى ساحة المواجهة



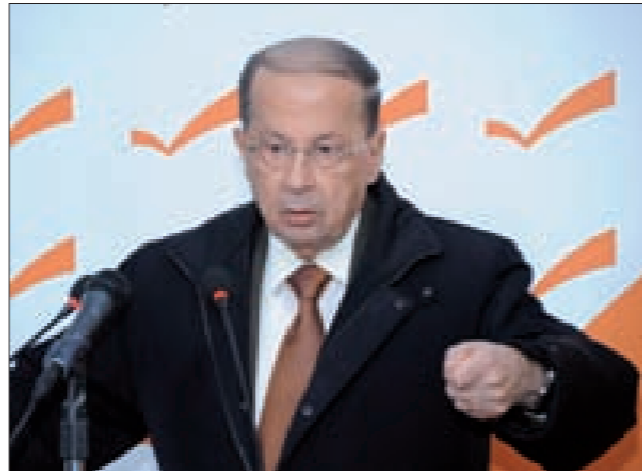
### تحقيق محمد حمية

طغ الكيل وبلغ السيل الزبي، تحت هذا العنوان أطلق رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون معركة التعيينات الأمنية والعسكرية وحسم الموقف برفض مبدأ التمديد. «التمديد ممنوع وكل الإجراءات متاحة»، قال عون بعد اجتماع الكتل الأخير في الرابية، وأكد أن التمديد خارج عن القانون، وقال بمرارة وأسف إن الدولة اللبنانية في حالة من الانهيار وأصبحت شبه دولة، كالجسم الذي يموت ولا يبقى منه إلا «هيكله العظمي»، لقد سقط دستور الدولة اللبنانية وسقطت قوانينها. وأضاف: «إن ما يحصل اليوم، هو السعي إلى إفراغ رئاسة الجمهورية من القرار وإفراغ قيادة الجيش من الكفاءات باشتراك الجميع في تكوين هذه اللعبة، إن كل الهدف من عملية التمديد، بعدد بعض الأشخاص والإبقاء على أشخاص آخرين».

رفع عون الصوت عالياً في وجه الحلفاء وحليف الحليف قبل الخصوم، إيداً بدأه المعركة. لكن اللقاء الأخير الذي جمع عون وأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، أثمر عم حسم حزب الله موقفه بدعم عون في هذا الملف حتى النهاية، ما جعل التيار الوطني الحر واثقاً ومطمئناً من موقف حليفه كما يقول القيادي في التيار بسام الهاشم. الذي أكد موافقة الكتل على طرح الملف على التصويت وفقاً للاصول، ولن يسحب وزراء التيار الوطني الحر من الحكومة، ولكن إذا تم التمديد فكل الاحتمالات واردة. في حين يكشف مصدر قيادي في التيار الوطني الحر في حديث لـ«البناء» عن اتفاق بين تيار المستقبل و«التيار» في 18 شباط الماضي خلال تلبية العماد عون دعوة رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري إلى مأدبة الغداء، يقضي بأن يعين العميد شامل روكز قائداً للجيش مقابل تعيين العميد عماد عثمان مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي وبموافقة جميع الأطراف. فهل يسير هذا الملف إلى التسوية أم إلى الفراغ أم إلى أزمة حكومية؟ وما جذبة التيار الوطني الحر بالاستقالة؟ وما هي مخاطر ذلك في ظل خطر الأرهاق وقرب معركة القلمون؟ وهل تحول الخلاف على تعيين قائد الجيش إلى معركة بين عون والعماد جان قهوجي على رئاسة الجمهورية؟

يحال قائد الجيش الحالي العماد جان قهوجي إلى التقاعد في 22 أيلول المقبل، أما مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصيص فيحال في 5 حزيران إلى التقاعد، ما يجعل معركة التعيينات قريبة. لأنه في حال مَر التمديد لبصيص فإن ذلك سينسحب تمديداً لقهوجي.

على رغم الضجيج السياسي والإعلامي الذي يرافق هذا الملف، إلا أنه ليس جديداً، فقد سبق أن فتح على مصراعه في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي تحولت إلى تصريف أعمال. ووقع وزير الدفاع فايز غصن في العاشر من أيلول 2013 على تأجيل تسريح مدير الاستخبارات العميد الركن إدمون فاضل من الجيش لتتمتد مدة خدمته إلى 20 آذار 2014 بناء على اقتراح قائد الجيش العماد جان قهوجي، وفي 31 أيلول من السنة نفسها، وقع غصن على قرار تأجيل تسريح قهوجي ورئيس الأركان اللواء وليد سلمان لمدة سنتين، وعلى رغم معارضة كتلت التغيير والإصلاح حينذاك. فهل يمر التمديد مرة أخرى في ظل حكومة أصيلة وقادرة على إجراء تعيينات؟



### معركة إعادة الحقوق بدأت

القيادي في التيار الوطني الحر الدكتور بسام الهاشم رأى في حديث لـ«البناء» أن هناك اغتصاباً للسلطة وإصراراً في التمادي بالاحتفاظ بالسلطة لا يمكن أن نسكت عنه. مشيراً إلى أن ملف التعيينات الأمنية يتعلق بمنطق دستوري وقانوني يرسى مبادئ ويترجم في القوانين. ولفت إلى أن السلطة السياسية تستمر في تجاوز أحكام القوانين من تمديد لمجلس النواب إلى الوظائف العامة، وفي الوقت نفسه ترفض البيت بقضايا الناس المعيشية والاجتماعية كسلسلة الرتب والرواتب ووقف النفط والغاز وغيرها من الملفات التي تخص المواطن.

وتحدث الهاشم عن انقلاب على الدستور، وأكد «أنا سنقاومه بكل الوسائل الشرعية». الملف سيطر على مجلس الوزراء وكل طرف يتحمل مسؤوليته في التصويت، لكننا لن نسمح بأن يقوم الوزير المختص بالتمديد لأي من القادة الأمنيين والعسكريين».

### واقفون بحلفائنا

وتحدثت الهاشم عن لقاء السيد والجنرال، معتبراً أن فخته التامة بموقف حلفاء التيار، لافتاً إلى «أن الكلام الذي قيل في لقاء الرجلين غير عن هذه الثقة ولم تكن تتوقع من حزب الله غير هذا الموقف، السيد نصر الله أعلن أنه مع الدستور والقانون على رغم الاختلاف في وجهات النظر بين التيار والحزب في بعض الملفات كموضوع التمديد للمجلس النيابي ووقف الرئاسة، إذ كان لحزب الله اعتبارات الظروف الأمنية في البلد وتفهماً موقفاً آنذاك. لكن هذا المنطق اليوم لا ينطبق على موضوع التعيينات الأمنية. اليوم هناك تعطيل لمنطق القانون وروحيته ونقض لمبادئ الدستور الذي يؤكد الحق بالمساواة بين جميع اللبنانيين، فهناك 500 عميد في الجيش لا نستطيع أن نختار منهم قائداً للجيش، إذا لم نستطع ذلك فيجب أن يحل الجيش مع الاحترام الكامل لقائد الجيش الحالي جان قهوجي».

ورفض الهاشم تحول الخلاف على قائد إلى معركة على رئاسة الجمهورية، وقال: «عندما يعجزون عن المنطق يتحدثون عن صهر العماد عون العميد شامل روكز، ويحولون هذه القضية إلى شخصية مع العماد قهوجي». متسائلاً: «لم يكن روكز ضابطاً في الجيش قبل أن يكون صهر عون؟ روكز أثبت نفسه ببطولته واستقامته وكفاءته القتالية».

وكرر الهاشم أن هذا الملف حسم في لقاء السيد والجنرال، فالسيد مع تنفيذ القوانين، فليطرح الملف على التصويت وفقاً للاصول ولن ننسحب من الحكومة ولكن إذا تم التمديد فكل الاحتمالات واردة، وأوضح: «لن ننسحب من الحكومة إذا طرح الملف على التصويت أو إذا طرحنا اسماً لقائد الجيش ولم يوافق عليه. لكننا نرفض التمديد بقرار من وزير الدفاع، وحينئذ سنطرح الرأي العام على مواقف كل الأطراف، لدينا ثقة بجمع حلفائنا بانهم مع تطبيق القانون».

### لن نخضع للمقايضة

تحدثت معلومات عن مقايضة يسعى إليها التيار الوطني الحر مع الرئيس نبيه بري من خلال موافقة التيار على حضور الجلسات التشريعية في المجلس النيابي مقابل رفض بري التمديد للقادة الأمنيين وتعيين جده، فما حقيقة هذا الأمر؟

الهاشم جزم أن الكتل قَرَّ بزعامة عون رفض أي أشكال من المقايضة والمساومة في هذا الأمر. مشدداً على أن الملف يسير باتجاه الحسم قانونياً، وإذا ارتأت الاكثورية الوزارية عدم التعيين، «حينئذ نبني على الشيء مقاضاه».

لكنه طالب الرئيس بري بتطبيق منطلقه الذي ينادي دائماً به بأنه لا يعقد جلسة نيابية غير ميثاقية بلا وجود المكونات المسيحية في موضوع التعيينات، ودعا إلى أن يضيف مشاريع قوانين تنطبق عليها صفة الضرورة في الجلسات النيابية كقانون الجنسية وقانون الانتخابات لأن كل المؤسسات تتعلق بقانون الانتخابات. «نحن ضد مبدأ التعيينات وضد مبدأ المساومة ولن نخضع للمقايضة، وإذا مددوا للقادة الأمنيين سيؤدي ذلك المشكلة تعقيداً، وبالتالي سيؤثر بشكل سلبي على صيغة الهرمية في المؤسسة العسكرية».

### الإحراج للإحراج

بعد الفراغ في رئاسة الجمهورية، تتزايد المخاوف من انسحاب وزراء التيار

بعدئذ إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة للموافقة. الخبير الدستوري الوزير مخايل الزاهر اعتبر في حديث لـ«البناء» أن «الحكومة الحالية هي حكومة أصيلة وليست حكومة تصريف أعمال، وبالتالي يمكنها أن تمارس دورها وتقوم بالتعيينات للقادة الأمنيين والعسكريين الذين يعتبرون موظفين من الفئة الأولى، وتعيينهم بحاجة إلى ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ولكن في حال عدم التوافق داخل المجلس على اسم، يمكن حينئذ اللجوء إلى خيار عدم التسريح، لا التمديد. لأن لا نص في الدستور أو القانون يتحدث عن التمديد».

ولفت الزاهر إلى أن الوزير المختص هو الذي يعطي قراراً بعد التسريح للاعتبارات الوطنية التي تذكر.

وشدّد الزاهر على ضرورة التعيين حفاظاً على طموح جميع الضباط الذين يحق لهم الوصول إلى هذه المناصب، ولإعطائهم دوراً. مؤكداً أن الحكومة بحق لها إجراء التعيينات في ظل شعور موقع الرئاسة الأولى لأن مجلس الوزراء تناطح به صلاحيات الرئيس. كما أوضح أن الوزير المختص يستطيع أن يرضى تسريح أي رئيس جهاز أمني أو عسكري من خارج مجلس الوزراء، لأنه لا يجوز للوزير أن يعطل مجلس الوزراء أو يختزله.

وأوضح الزاهر من جهة أخرى أن العادة درجت على أن رئيس الجمهورية له الرأي الأول في اختيار قائد الجيش، لا بل يجب أن يرضى عنه ويكون مقرباً منه بكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

مصادر مراقبة حذرت من أي فراغ في أي مؤسسة أمنية، لاسيما في المؤسسة العسكرية. نظراً إلى الدور الذي تلعبه في حفظ الأمن الداخلي. إضافة إلى عملها في حفظ الأمن على الحدود، لاسيما في مواجهة التنظيمات الإرهابية. مع الحديث عن قرب انطلاق معركة القلمون، إضافة إلى استكمال تنفيذ الخطوات الأمنية على كامل الأراضي اللبنانية، لأن الجيش هو ضامن السلم والاستقرار الداخليين.

معتبراً أن النصوص القانونية واضحة ومجلس الوزراء هو الجهة الصالحة لتعيين قائد الجيش وكل القيادات الأمنية الأخرى.

وأضاف حوري: «موقفنا يتمثل في أن تعيين قيادات أمنية وعسكرية جديدة أولوية، لكن إذا لم يتم التوافق على اسم في مجلس الوزراء، وإذا لم يبل أي من المرشحين لثُلثي أصوات المجلس، فإننا نرفض الفراغ ونؤيد التمديد للقادة الحاليين».

ورفض حوري الكلام الذي يتحدث عنه التيار الوطني الحر بأن المواقع الأساسية للطائفتين الشيعية والسنية يتم تعيينها بتوافق هذه القوى، أما المواقع المسيحية فتتحوّل إلى مواقع وطنية، مكرراً القول إن مجلس الوزراء هو الذي يعين.

وحذر حوري من أنه إذا انسحب وزراء كتلت التغيير والإصلاح من الحكومة يكون عون قد انسحب من حكومة المصلحة الوطنية وبالتالي انسحب من المصلحة الوطنية، ما يشكل مزيداً من الخلل في الحياة الوطنية في ظل الشعور في موقع الرئاسة الأولى. واستغرب إدخال المراكز الأمنية والعسكرية في التجاذبات السياسية.

### اتفاق بين عون والحريري!

مصدر قيادي في التيار الوطني الحر أكد في حديث لـ«البناء» أن هذا الاتفاق بين تيار المستقبل و«التيار» تم في 18 شباط الماضي خلال تلبية العماد عون دعوة الحريري إلى الغداء، والتزم الحريري حينذاك بالاتفاق وقال لعون: «أنا أقنع حلفائي»، وقال عون للحريري: «أنا أقنع حلفائي». ثم قام عون بزيارة إلى النائب وليد جنبلاط وقال الأخير لعون: «إذا تم هذا الاتفاق بينك وبين الحريري فانا موافق».

ولفت المصدر إلى أن الرئيس نبيه بري أيضاً وافق على هذا الاتفاق. وحزب الله أيضاً، إلا أن أحد الأشخاص جاء ليقول إن الرئيس بري لا يريد وصول روكز إلى قيادة الجيش. «لكننا كتيار لم نصدق هذا الأمر، لأننا أخذنا وعداً من جميع الأطراف. لذلك نطلب طرح الموضوع على مجلس الوزراء لنعرف من يلتزم ومن لا يلتزم».

وعن الاستقالة رأى المصدر البرتقالي أن الحل الأنسب يكمن في توقيف عمل الحكومة لأنها غير قادرة على ممارسة صلاحياتها، لذلك فقدت ميز وجودها، معتبراً أن الاستقالة ليست الحل، بل توقيف عمل الحكومة وسيلة ضغط لممارسة صلاحياتها.

### الإشكالية السياسية في ضوء القانون

لا شك أن الخلاف على هذا الملف سياسي، لكن كيف ستحل هذه الإشكالية السياسية في ضوء الدستور والقانون؟ وهل يمكن للحكومة التعيين في ظل شعور الرئاسة الأولى؟

المادة 55 من قانون الدفاع الوطني تجيز لقائد الجيش الطلب عبر وزير الدفاع تأجيل تسريح العسكريين لضرورات الخدمة، ويرفع وزير الدفاع الطلب

مدير الاستخبارات العميد إدمون فاضل، أُجِّل تسريحه من الجيش لغاية 20 آذار 2013، في عهد وزير الدفاع السابق فايز غصن، وبناء على اقتراح قائد الجيش. ثم أصدر وزير الدفاع سمير مقل قراراً قضى بتأجيل تسريحه لغاية 20/9/2015.

- مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصيص يحال إلى التقاعد في 5 حزيران 2015.

- رئيس الأركان اللواء وليد سلمان يحال إلى التقاعد في 7 آب 2015 بعدما أُجِّل تسريحه في تموز 2013 لمدة سنتين.

- قائد الجيش العماد جان قهوجي الممددة ولايته بقرار من وزير الدفاع (غصن)، تنتهي ولايته في 23 أيلول 2015.

يُذكر أنه تم تمديد ولاية أمين عام المجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير.

